طالب الاسرة الدولية بدعم عباس ماديا وسياسيا وحكومة اولمرت بمنح الفلسطينيين فرصة للتحول من ضحايا الى مفاوضين

الملك عبد الله: أنا قلق بالتأكيد من الخطة أحادية الجانب الاسرائيلية وللفلسطينيين وطن واحد فقط في فلسطين.. وليس في الاردن

«أنا قلق بالتأكيد من الخطة أحادية الجانب»، قال الملك عبد الله الثاني، ملك الاردن، في مقابلة خاصة مع (يديعوت احرونوت) عشية لقائه في عمان مع رئيس الوزراء ايهود اولمرت. «كل خطوة أحادية الجانب من قبل اسرائيل قد تحرم الفلسطينيين حقهم المشروع الذي يحظى بالاجماع الدولي بالحصول على دولة مستقلة على ارضهم. الخطوة أحادية الجانب التي ستُقدم عليها اسرائيل ستثير علامات استفهام وشعورا بعدم الثقة في اوساط كل شركاء السلام في المنطقة، وليس في اسرائيل وحدها. كما أن القدرة على تحسين العلاقات بيننا وبين اسرائيل، قد تتضرر بسبب نفس الخطوة. السلام الذي نتطلع اليه يجب أن يكون سلاما يرغب الناس من كافة الأطراف في دعمه والدفاع عنه واعتباره انجازا. في منطقتنا يعيش اليوم ملايين الشبان الاردنيين والفلسطينيين والمصريين والاسرائيليين الذين يستحقون العيش بسلام وأمان».

الملك يتحدث عن «الخطة الاسرائيلية أحادية الجانب»، ولا يتحدث عنها باسمها الصريح «خطة الانطواء». «أنا آمل»، يقول الملك عبد الله الذي يستعد للالتقاء مع اولمرت مطولا، «خلال هذا اللقاء سأحصل منه على صورة واضحة للطريقة التي يخططها لاستئناف عملية السلام. لدي أنا ايضا اقتراحات حول كيفية بلورة الآلية التي ستقود الفلسطينيين والاسرائيليين الى وضع السلام الدائم والمستمر. هذا اللقاء هام بالنسبة لي بالتأكيد، وأنا على ثقة أنه سيكون لقاء جيدا ايضا».

■ الاردن واسرائيل علقتا في وضع غريب: أبو مازن يدعو الى المفاوضات السلمية من جهة، واسرائيل والاردن تقاطعان حكومة حماس من جهة اخرى، فمن هو الشريك اذا؟

■ يوجد لاسرائيل شركاء كثيرون في السلام. أنا أعرف واعتقد أن اغلبية الفلسطينيين يريدون السلام رغم السياسة. هم يُعبرون عن رغبتهم في التوصل الى تسوية تقود الى حل الدولتين: دولة فلسطينية تقوم الى جانب دولة اسرائيل.

■ ما العمل في ظل الوضع الجديد الناشئ؟

■ هناك عدة عوامل يجب أن تتوفر من اجل التقدم: أولا، يتوجب حل الازمة الانسانية التي يعاني منها الفلسطينيون، فحرمان ملايين الفلسطينيين من حقوقهم الأساسية يتسبب بالغضب والنفور المتزايد، ما هكذا يُبنى السلام والأمن. الأمر الثاني: الأسرة الدولية، وخاصة اسرائيل، ملزمة بتعزيز مكانة أبو مازن سياسيا وماديا حتى يتمكن من الحفاظ على الوحدة الفلسطينية. المصادمات الداخلية الفلسطينية ستؤدي الى آثار سلبية على أمن اسرائيل وأمن دول المنطقة. الأمر الثالث هو أن الخطوات أحادية الجانب لا تخدم السلام العادل القادر على البقاء. أما المسألة الرابعة فهي أن على حماس أن تحترم القرارات التي اتخذت في مبادرات السلام العربية. وأخيرا ـ على اسرائيل والفلسطينيين أن يجددوا التزامهم بخريطة الطريق.

الاردن الذي ينسق الجهود مع السعودية، سيواصل، حسب رأي الملك عبد الله، لعب دور في عملية السلام وتقديم المساعدة كلما تطلب الأمر ذلك.

■ حاول من فضلك صياغة طبيعة علاقاتك مع رئيس الوزراء اولمرت.

■ لقد قابلته عدة مرات في السنوات الأخيرة، وتحادثنا كثيرا. دعوته لزيارة الاردن حتى نتمكن من العمل معا ودفع عملية السلام. عندما يتحدث اولمرت عن السلام عليه أن يعرف أن لديه شركاء كثيرين في المنطقة. أنا على قناعة أن لديه لا مثلي في التوصل الى السلام الدائم، وآمل أن يقوم بخطوات في هذا الاتجاه في المستقبل القريب.

■ هل يبدو من الحكمة في نظرك اجراء استفتاء شعبي حول وثيقة الأسرى غير المقبولة على الاسرائيليين؟

■ الفلسطينيون يبحثون الآن عن سبيل لحل المعضلة وكيفية الجلوس على طاولة المفاوضات مع اسرائيل، وعليه، فان الاستفتاء فرصة ملائمة للتوصل الى اجماع فيما بينهم، لأننا في نهاية المطاف بحاجة الى الوحدة الفلسطينية حتى نتمكن من دفع الخطوات السلمية. محمود عباس هو الشريك في الجانب الفلسطيني، والاستفتاء يوفر له فرصة للتوصل الى الوحدة. أبناء الشعب الفلسطيني هم ضحايا الوضع، وأنا أقدر أنهم سيقولون في لحظة معينة «كفى». من المهم لي أن أقول لكم أنتم في اسرائيل مرة اخرى بأن اغلبية الفلسطينيين يؤمنون بالسلام ويريدونه، ومن الواجب منحهم فرصة للتحول من ضحايا الى مفاوضين.

■ جلالة الملك، ماذا تقول لاولئك الاسرائيليين الذين يشيرون الى الاردن على أنه الدولة الفلسطينية البديلة؟

■ للفلسطينيين وطن واحد فقط في فلسطين. نحن نقول مرة اخرى، الاردن هو الاردن، وفلسطين هي فلسطين. الفلسطينيون يريدون اقامة دولتهم على ارضهم، وليس في أي مكان آخر. الاردن لن يكون دولة بديلة لأي أحد. خطة اقامة دولة بديلة في الاردن هي طريق كارثي. هو ليس فلسطين، والاسرائيليون لن يحصلوا على أمنهم المأمول بهذه الطريقة. حل المشكلة الفلسطينية واقامة دولة فلسطينية مستقلة هو السبيل لتحول الأمن الى هدف منشود من قبل الجميع في المنطقة.

■ الخطر النووي الايراني يشغل بال الاردن بالتأكيد بسبب قُرب ايران منكم، ما هو الحل برأيك بعد فشل الوسائل الدبلوماسية؟

الملك عبد الله الثاني

■ قبل عدة ايام طرح الاردنيون والامريكيون اقتراحا لمد اليد للايرانيين. نحن نؤيد الحوار، وأنا عموما من أنصار الحوار في كل الازمات: أزمات الفلسطينيين والايرانيين والعراقيين. عامل الزمن في القضية الايرانية حاسم جدا. أنا آمل أن يُؤخذ الاقتراح بجدية (في الجانب الايراني)، واذا لم يحدث ذلك فالأمر جسيم.

أجرت المقابلة: سمدار بيري
مراسلة الشؤون العربية
(يديعوت احرونوت) 2006/6/7

يخطىء اليسار مرة اخرى بخداع الذات والتضليل

وثيقة الأسرى ومبادرة السلام العربية وخطابات ابو مازن كلها تتمسك بحق عودة الفلسطينيين الى داخل اسرائيل وهو ما يعني القضاء عليها

■ يتبين أخيرا أن أشياع التسوية الدائمة مع أبو مازن والمفاوضات مع حماس يحتاجون الى الأكاذيب وتشويهات الوثائق والتصريحات. يخطئ جزء من اليسار مرة اخرى بخداع الذات والتضليل. كان أكثره في اوسلو ما يزال مضللا. الآن يحاول تضليل الجمهور. الحديث عن ثلاثة نصوص مهمة: «مبادرة السلام العربية»، و«وثيقة الأسرى» وخطبة أبو مازن في نهاية أيار (مايو). رغم أن هذه النصوص الثلاثة تُقدس بصراحة «حق» العودة الجمعية للاجئي فلسطين الى اسرائيل، والذي يعني خراب دولة اليهود القومية، فانها تُعرض كأساس لتسوية دولتين قوميتين في حدود 1967.

«مبادرة السلام العربية» التي أُخذ بها في مؤتمر القمة العربية في بيروت في 2002 طلبت من اسرائيل انسحابا الى حدود الرابع من حزيران (يونيو) 1967 في الضفة، وفي القطاع، والقدس والجولان. ودولة فلسطينية في هذه الحدود و«حلا عادلا لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين يُتفق عليه بحسب قرار الجمعية العامة للامم المتحدة 194». وعوض ذلك ستعلن الدول العربية بأن النزاع الاسرائيلي ـ العربي قد انتهى، وستوقع على اتفاق سلام مع اسرائيل وتجري معها علاقات طبيعية في اطار سلام اقليمي.

أكد زعماء الدول العربية، الذين تخوفوا تفسيرا لقرار 194 لا تصحبه اعادة ملايين اللاجئين الى اسرائيل، في الاعلان الختامي للمؤتمر «معارضتهم التامة لكل مقترحات الحل ولكل الخطط والمحاولات لتوطينهم خارج بيوتهم». إن من يعرض هذه كمبادرة تقترح على اسرائيل السلام مع الدول العربية وانهاء النزاع مقابل انسحاب الى حدود 1967، يُضلل سامعيه.

دعا أبو مازن في خطابه في 25 أيار (مايو) 2006، في حقيقة الأمر الى دولة فلسطينية في حدود 1967، لكنه أكد أن العودة الجمعية الى المنطقة التي ستبقى في أيدي اليهود أهم من الدولة نفسها. وبحسب قوله، أحل الفلسطينيون القرار 194، الذي يدعو الى عودة لاجئي عام 1948 الى اسرائيل، رأس جدول اعمالهم. وأكد أن هذا القرار أهم من قرار مجلس الأمن 242، الذي يطلب الفلسطينيون بناء عليه انسحابا من المناطق التي احتلت في 1967، لأن القرار 194 «يقرر تقديم تعويضات لمن لا يريد العودة، أي أن المبدأ هو العودة».

«وثيقة الأسرى»، التي صيغت بين ارهابيين بارزين من فتح وحماس، تذكر الدولة في حدود 1967 كواحد فقط من حقوق الشعب الفلسطيني وتبين عن تمسك بـ«حق» العودة الى اسرائيل وبالارهاب. أكد موضوع العودة اربع مرات في الوثيقة. ومن اجل إزالة الشك عن أن الحديث عن عودة الى داخل اسرائيل نُكرت الحاجة «الى تأكيد حق العودة، والتمسك به ودعوة الجماعة الدولية الى تطبيق القرار 194، الذي يدل على حق عودة اللاجئين وعلى تعويضهم» (المادة 9)، مطالب العودة مضافة، ومستقلة عن مطالب الاستقلال (المادة 1)، وتحرير الضفة والقدس (المادة 15). في موضوع الارهاب تؤكد الوثيقة حق «المقاومة بجميع الوسائل»، وتقرر أنه «يجب حصر المقاومة في المناطق التي احتلت في 1967»، من غير التحفظ من الارهاب داخل الخط الاخضر. قرر ممثل حماس في الحوار مع فتح بصراحة أن «المادة التي تذكر أن من المهم حصر المقاومة في المناطق التي احتلت في 1967 لا تناقض حق تطبيقها في مناطق 1948».

يرفض الفلسطينيون، اذا، بصراحة حق وجود دولة اليهود القومية، ويطورون الأدوات الديمغرافية للقضاء عليها ويُمجدون قتلة مواطنيها. أما مُضللو السلام، الذين جاؤوا الينا بعرفات، فيخدعون أنفسهم والجمهور.

محمود عباس

د. دان شيفتن
نائب رئيس مركز ابحاث الأمن القومي في جامعة حيفا
(هآرتس) 2006/6/7

معارضته للانسحاب أحادي الجانب مؤشر واضح جدا على رؤيته للمستقبل

الاردن هو شريك اسرائيل في الحل الدائم وليس في اقامة دولة فلسطينية ارهابية في الضفة وغزة

■ في السياسة، كما في عالم التجارة، يتوجب تحديد الهدف قبل بلورة استراتيجية هادفة. هذا المبدأ كان واضحا لمؤسس الصهيونية، ثيودور هرتسل، الذي أعلن منذ البداية بأن هدف الصهيونية هو اقامة دولة يهودية. هذا كان واضحا ايضا لزئيف جابوتنسكي، الذي طالب اعضاء الكونغرس الصهيوني في بازل 1931 بالمصادقة على بيان يحدد هدف الصهيونية باقامة الدولة اليهودية في ارض اسرائيل بعد أن شعر أن الحركة الصهيونية قد نسيت الهدف الذي أُسست من اجله.

وعندما رفض الكونغرس الطلب، وقف جابوتنسكي على الكرسي ومزق بطاقة عضويته أمام أعين الجميع قائلا: «هذا ليس كونغرس صهيونيا». هذا الفعل كان ايضا بداية التفسخ بين جابوتنسكي والحركة الاصلاحية من جهة، وبين الحركة الصهيونية من جهة اخرى. 11 سنة بعد ذلك، في 1942، قام جابوتنسكي بمطالبة المؤسسة الصهيونية خلال المؤتمر الصهيوني الذي عُقد في فندق «بلتيمور» في نيويورك وشارك فيه دافيد بن غوريون وحاييم وايزمن، باقامة «جالية يهودية» (كومنولث يهودي) في ارض اسرائيل. الطريق الى تحقيق الهدف من هناك كان صعبا، إلا أنه كان مباشرا. ولماذا يعتبر كل هذا الأمر مهما ومنطبقا على اسرائيل 2006؟ الحكومة الحالية تُقاد من قبل حزب كديما، الذي أعلن أن هدفه هو اقامة دولة فلسطينية فوق ارض اسرائيل، فهل هذا هدفه الآن؟ هل يخدم الأمر مصلحة دولة اسرائيل، وهل يتوجب علينا بلورة استراتيجيتنا في ظل هذا الهدف؟ زعيم كديما، رئيس الوزراء، يُصر على أنه وفيٌ لنهج جابوتنسكي، وأن هدفه يتوافق مع ايديولوجيته.

أضف الى ذلك أن الانسحابات أحادية الجانب، واقتلاع المستوطنات، واقامة دولة فلسطينية، هي حسب رأيه خشبة الخلاص بالنسبة للصهيونية، وإلا فانها ضائعة لا محالة. نحن، بالطبع، لا نعرف ما الذي كان جابوتنسكي سيقوله حول استبدال هدف اقامة دولة يهودية في ارض اسرائيل بهدف اقامة دولة فلسطينية فوق نفس الارض. ولذلك، يجدر تركه خارج النقاش، وتدارس هدف الصهيونية المحدد وفقا لسلبياتها وايجابياتها. من الواضح أن الهدف الأفضل الذي يمكن لاسرائيل أن تتطلع اليه سيكون ضمان أمنها وأمن مواطنيها من التهديدات. ولكن المنطق عندئذ سيدفعنا الى تدارس هل اقامة الدولة الفلسطينية ملائمة لهذا الهدف. النظرة المعمقة تُظهر ان الأمر ليس كذلك. فاقامة الدولة الفلسطينية المجاورة لاسرائيل، المحكومة من قبل حماس ومحمود عباس والميليشيات المتنازعة، هي حالة من الفوضى لن تخدم أمن اسرائيل. مقدمة هذا السيناريو ومغزاه تتجسد أمام أعيننا الآن على صورة التطورات الأخيرة في قطاع غزة بعد الانسحاب أحادي الجانب من المنطقة. ومن السخافة أن يُدعى هذا السيناريو «هدف اسرائيل»، والافتراض بأن استكمال الجدار سيوفر حماية كافية لمواطني اسرائيل من الارهابيين في الجانب الآخر، أو مناعة من تسلل الحشود الفلسطينية ـ سخيف. اذا كان هدفنا تعزيز قدرتنا القتالية ضد الارهاب ـ هذه الدولة الفلسطينية لا تخدمنا. الشعار المجوج بعدم وجود بديل ليس صحيحا. هم يخترعون الفكرة ومن ثم يُصدقونها.

في اللحظة التي أوضحنا فيها لانفسنا بأن مكافحة الارهاب هي هدفنا، أصبح بامكاننا أن نتوقف عن اللهاث وراء الدولة الفلسطينية للخلاص من شعار «الدولتين لشعبين»، ومن الشعارات السخيفة الاخرى، والبدء في البحث عن حلفاء في حربنا ضد الارهاب. لا حاجة للبحث بعيدا. المملكة الاردنية تمر في ذروة الكفاح ضد الارهاب. وانظروا العجب العجاب ـ اقامة الدولة الفلسطينية على حدود الاردن قد تُشكل خطرا أكبر على الاردن مما هو بالنسبة لاسرائيل. الاردنيون لن يعلنوا عن ذلك من فوق أسطح المنازل لاسباب مفهومة، إلا أنهم يُشاطروننا هدفا مشتركا. معارضتهم للانسحاب أحادي الجانب هي مؤشر واضح جدا على رؤيتهم، ولذلك يتوجب أن نفترض أن بامكاننا أن نتعاون معهم على أساس نفس الاستراتيجية ـ بصورة سرية طبعا. هذه الاستراتيجية ستكون بالتأكيد مغايرة جدا لتلك التي يطرحها الخارجون من الليكود في كديما. وللذين يحاولون ابتداع ايديولوجيا جابوتنسكي من جديد، لم يكن للدولة الفلسطينية مكان كبير في تلك الاستراتيجية، كما نعلم.

موشيه آرنس
وزير دفاع سابق
(هآرتس) 2006/6/7

من الترف الثمين جدا التخلي عن خدمات نتنياهو الان

في قضية التهديد الذري الايراني لا يوجد ائتلاف ومعارضة

■ في الاسبوع الذي سبق مفاجأة حرب يوم الغفران، انشغل شعب اسرائيل، وصحفه ونشراته المبثوثة بالسؤال المصيري ـ هل حينما جاءت رئيسة الحكومة غولدا مئير لمحادثة المستشار النمساوي، استضافها برونو كرياسكي بكأس ماء، أو أبقاها ظمآى. الآن، عندما يعلو الدخان من مداخن منشآت الذرة الايرانية، نفكر تفكيرا غافيا في ازمة الثقة بين اولمرت وبيرتس، ومشكلة سمع اعضاء الكنيست، والبلبلة في وزارة الخارجية في تعرّف اسم احدى الجمهوريات السوفييتية. أكثرنا، من اجل الحفاظ على سلامة المعرفة، نهرب الى موضوعات ساذجة ونريد أن نفترض أن أحدا ما، في المستوى الأعلى، يُخصص تفكيرا ونشاطا للقنبلة المتعاظمة لدى أبوابنا.

في الحقيقة أن رئيس الحكومة قد جمع حلقة رؤساء الحكومة السابقين، وخلافا لعدد من المحللين، يجب تصديق أن الحديث في الحقيقة عن خطوة لا توجد فيها نوايا غريبة لضرب باراك بيرتس، أو العاب قوة بين اولمرت وتسيبي لفني، بيد أن حلقة رؤساء الحكومة، مع جميع أهميتها، تعمل بوظيفة جزئية جدا، في موضوع يقتضي نشاطا بوظيفة كاملة حتى أقصى قدر من القدرة. رئيس الحكومة نفسه، ليس فقط يُفرغ نفسه كليا للموضوع الرئيس نفسه، وليس فقط لا ينحصر اهتمامه في ايجاد الموارد القصوى للاستعداد المطلوب، بل انه يخطط لنقل موارد موجودة، ليستعملها من اجل نقل يهود من تلال بيت ايل الى سهول كفار سابا، بنفقات عظيمة من المال، والاعلام، والتدريبات والاعمال. وهي موارد يُحتاج اليها جميعها لوقف الخطر الوجودي.

ينحصر التفكير في نقل اليهود من بيوتهم، وكأن ذلك فيه ما يضائل من عدائية النظام الايراني، الذي يخطط صدورا عن عدم الاهتمام بالفلسطينيين لقنبلة سيؤثر إشعاعها في نابلس وفي جنين، اذا ما أُطلقت على «الكيان الصهيوني».

في الفريق الدبلوماسي والاعلامي، الذي يفترض أن يحفز على نشاط سياسي حقيقي الاتحاد الاوروبي، وروسيا، والصين واليابان، وكذلك ايضا مصر والسعودية، بل الولايات المتحدة، التي بدأت «حوارا» مع نظام الحكم في طهران، لا تستعمل اسرائيل أفضل وأجدى مدافعها الدبلوماسية. في ساعة الطوارىء الحالية، يكون من الترف المشاعي هدر بنيامين نتنياهو خارج قيادة الدبلوماسية والاعلام الاسرائيليين، في موضوع تجنيد العالم بازاء جنون نظام الملالي. من اجل تولية نتنياهو، بوظيفة كاملة، رأس حربة لهذا النشاط، لا توجد حاجة الى انضمام الليكود الى الحكومة. في كل سياق آخر سيتابع الليكود عمله كمعارضة، وفي موضوع الذرة الايرانية ـ لتكن، في الواقع وحدة وطنية، تستنفد أفضل الموجود في الاحتياطي الوطني. ليست هذه معادلة سهلة، لكن الوضع غير سهل جدا. من خبرتي كعضو كنيست فيما مضى، أنا على اقتناع بأن الأمر ممكن، وأنه يُمليه الاعتراف بخطورة الخطر. الساعة تدق.

بنيامين نتنياهو

عكيفا نوف
عضو كنيست في الكنيست الثامنة الى العاشرة
(معاريف) 2006/6/7

موقف بيغين عندما قرر مهاجمة المفاعل الذري العراقي قبل 20 سنة كان مختلفا

شكوك بشأن قدرة القيادة الاسرائيلية باتخاذ قرارات حاسمة في ظروف ضغط شديدة

■ قبل 25 سنة بالضبط دمرت طائرات سلاح الجو المفاعل العراقي الذري بقرب بغداد. بحسب تقديرات الجماعة الاستخبارية وعلماء اسرائيل، كان للعراق في تلك الفترة قدرة على انتاج سلاح ذري في غضون سنتين الى اربع سنين. حينما هوجم المفاعل لم يكن بعدُ «حارا»، أي، لم يكن قد شُحن بعدُ بقضبان وقود اليورانيوم المخصب جدا الذي أمد به الفرنسيون.

عملية الشحن هذه كانت يفترض أن تتم في ايلول (سبتمبر). منذ لحظة الشحن تلك، كان كل مس بالمفاعل قد يُنتج غيمة مشعة، كانت ستسقط ضحايا من سكان بغداد وأضرار اخرى بعيدة الأمد هنا وهناك. بكلمات اخرى، لم تكن اسرائيل تستطيع في واقع الأمر أن تهاجم المفاعل منذ تلك اللحظة.

كنت أود أن أمس عددا من النقاط الرئيسة التي تتعلق بالهجوم، وهي في رأيي تتعلق بالمستقبل ايضا.

أولا، كان قرار الهجوم في أساسه قرار رئيس الحكومة ووزير الدفاع، مناحيم بيغن، وثمرة تصميم، وايمان واقتناع داخلي عميق، بأن هذه هي الخطوة الضرورية التي يجب على زعيم دولة اسرائيل والشعب اليهودي الأخذ بها. في الحق أن بيغن حصل على مصادقة الحكومة بالهوم، لكنه كان في الأساس وحيدا تقريبا في قراره، وفي حماسته ألا يمكّن دولة عربية يترأسها صدام حسين من امتلاك قدرة نووية.

المثير للاهتمام هو أن جميع القيادة الأمنية تقريبا والعلمية في اسرائيل كانت تعارض الهجوم، واشتملت من بين ما اشتملت عليهم على رئيس «أمان»، ورئيس الموساد، ورئيس لجنة الطاقة الذرية، ووزير الدفاع فيما مضى عيزر وايزمن، وآخرين. وقد برز بمعارضته القوية ايضا نائب رئيس الحكومة، يغئال يادين، رئيس هيئة الاركان الثاني للجيش الاسرائيلي. كانت حجج المعارضين وتقديراتهم جليلة وجدية، وانحصرت في الأساس في أعمال الشغب التي ستُوجه الى اسرائيل من جميع الجهات. لكن هذه لم تكن تساوي في نظر بيغن الأخطار التي تواجه أبناء اسرائيل، حينما سيمتلك صدام قنبلة ذرية. إن من أيد بيغن كصخرة صلبة كان رئيس هيئة الاركان رفول، ومن منحه الثقة بأن سلاح الجو سيستطيع أن ينفذ مهمة الهجوم على ما يرام هو دافيد عبري، قائد سلاح الجو. مع مضي السنين اعترف جميع المعارضين تقريبا بأنهم اخطأوا، وبأن بيغن كان على حق، وأنه كان من الصحيح مهاجمة المفاعل. السؤال الأهم، في رأيي، اليوم هو: هل في امتحانات مشابهة في المستقبل القريب، عندما يُحتاج الى حسم وطني ـ أمني من الدرجة الاولى، ستعرف قيادتنا كيف تتخذ القرارات الصحيحة في اوضاع ضغط وعدم يقين، كما عرف مناحيم بيغن؟.

وسؤال آخر هو القضية السياسية. تمت مهاجمة المفاعل قبل 23 يوما من انتخابات الكنيست، واتهم الكثيرون بيغن بأنه هاجم المفاعل بسبب الانتخابات. هذه تهمة باطلة بالطبع وحمقاء. ماذا كان سيحدث لو فشل الهجوم، أو لو كان عدد من طيارينا أُسروا في العراق؟ لا يحسن أن نتخيل ما الذي كان سيفعله الجمهور آنذاك ببيغن. وبعامة، خطط للهجوم في البدء ليكون في تشرين الاول (اكتوبر) 1980، لكن أُجل بسبب معارضة نائب رئيس الحكومة. بعد ذلك حُدد له موعد العاشر من أيار (مايو) 1981، لكنه أُجل في اللحظة الأخيرة بسبب معارضة قوية جدا من شمعون بيريس، الذي كان آنذاك رئيس حزب العمل، والذي سُرب اليه أمر الهجوم.

الظاهرة المثيرة للاهتمام هي أن بيريس انضمت اليه جميع قيادة حزب العمل، التي أدركت أن الهجوم اذا كان ناجحا فان احتمالاتها في الانتخابات ستقل. كان التقدير الحزبي أفضل في نظرها من التقدير الوطني. وليس هذا فقط. بعد مهاجمة المفاعل، حينما وقفت اسرائيل وحدها بازاء هجوم سياسي، ودبلوماسي واعلامي من كل حدب وصوب، وبازاء خطر عقوبات يفرضها عليها مجلس الأمن، لم يقف حزب العمل للدفاع عن حكومة اسرائيل. بل لقد جعلت أقوال ناطقيه في الاعلام الدولي اعمال الاعلام الاسرائيلي صعبة. ما الذي سيحدث في المستقبل في حالات مشابهة؟.

عاموس غلبوع
كاتب في الصحيفة
(معاريف) 2006/6/7

التحذيرات في الداخل والخارج من أخطار خطة الانطواء تقتضي من رئيس الحكومة أن يزن خطته من جديد

■ مع انقضاء زيارة اهود اولمرت الى واشنطن، في الاسبوع الماضي، أراد مستشاروه أن يخلقوا في اسرائيل انطباعا أن الرئيس بوش يُظهر العطف على خطة الانفصال. وقد أشاروا كدليل على ذلك الى أن الرئيس قد عرّفها أنها «جريئة». بيد أنه في حديث الى اسرائيلي، قال جمهوري رفيع، إنه لا وزن لهذا القول. المقبول أن الرئيس يختار بحرص كلماته ولو كان شايع وقبل الخطة لكان وجد كلمات للتعبير عن ذلك.

الاعلام الامريكي ايضا مثل «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» تطرق بنقدية كبيرة الى أفكار رئيس الحكومة الجديدة، وبالأساس الى نية اسرائيل ضم مناطق في الضفة الغربية من طرف واحد. أثارت انتباها خاصا مقالة جيمس وولسي، الذي كان فيما مضى رئيسا لـ«سي.آي.ايه»، والتي نشرت في «وول ستريت». يقول وولسي إن ما يحدث اليوم في منطقة قطاع غزة بعد الانفصال يشبه الصفر بالقياس الى ما قد يحدث في الضفة الغربية اذا ما حُققت خطة الانطواء. يشير الى خطر اقامة دولة ارهابية في المناطق التي ستُخلى، والتي قد تُعرض منها منظمات متشددة تجمعات سكانية وأهدافا حيوية في اسرائيل للخطر وأن تهدد ايضا استقرار الاردن. كان يبدو الى الآن أن خطة الانطواء تتمتع في اسرائيل بتأييد عام ملحوظ، وأنه لا اعتراض عليها تقريبا، ما عدا احزاب اليمين. لكن سُمعت في هذا الاسبوع اصوات جديدة. تطرق اثنان الى هذا الموضوع، وقد تُعاظم اقوالهما الجدل الداخلي في الموضوع. قال رئيس الدولة، موشيه قصاب، في تطرقه الى فكرة الانسحاب من طرف واحد إن «الاسئلة ثُقلت والأخطار كثيرة». وأكد الحاجة الى الحذر في خطواتنا حذرا كبيرا لئلا تُمس المصالح الاسرائيلية الحيوية عندما توزن خطة الانطواء.

في المقابلة الصحافية التي منحها اللواء (احتياط) غيورا آيلاند، لآري شبيط، قال إن الانفصال من قطاع غزة كان في رأيه، اضاعة فرصة تاريخية عظيمة ولم يُسهم في شيء لحل النزاع. وكذلك رسم صورة مقلقة، تستحق الفحص عنها في مستوى رسمي، عن طريقة اتخاذ القرارات التي سبقت الانفصال. فكما قال لم يكن نقاش مرتب لسؤال هل الانفصال هو اجراء صحيح. يُحذر آيلاند، الذي استقال في هذه الايام من عمله كرئيس لمجلس الأمن القومي من خطة الانطواء ايضا، التي ستُشيب، بحسب تصوره، عدم استقرار متواصلا. اذا ما بقي الجيش الاسرائيلي في المنطقة المُخلاة لأهداف الحماية كما قال، فسيستمر الاحتكاك مع الفلسطينيين وستواجه اسرائيل مطلبا دوليا للانسحاب التام، واذا ما أخلى الجيش الاسرائيلي المنطقة، كما خرج من قطاع غزة، فستنشأ مشكلات أمنية لم تعرف اسرائيل لها نظيرا.

في الاسبوع الماضي أعلن اولمرت في مقابلة صحافية قائلا: «فيما يتعلق بخطتي السياسية لن يوقفني شيء». يجب على رئيس الحكومة، بالطبع، أن يعمل بأية طريقة ليجد حلا سياسيا، لحسم النزاع الاسرائيلي الفلسطيني، لكن قوله هذا غامض. عليه كسياسي ذي خبرة بالذات أن يقف وأن يفحص من جديد خطته.

ايهود اولمرت

يوسف حريف
كاتب يميني
(معاريف) 2006/6/7

آيلاند وأمثاله ينتقدون عملية صنع القرار الخاطئة التي كانوا جزءا منها

اسرائيل لا تستطيع العيش الى جانب جيرانها وتتجاهل قوة وفعالية اتفاقات السلام مع مصر والاردن

■ من يقرأ شكاوى غيورا آيلاند من عملية صنع القرار بصدد خطة فك الارتباط، تمتلئ نفسه استغرابا: أين يعيش هذا الرجل؟ آيلاند كان حتى ما قبل اسبوع رئيسا لمجلس الأمن القومي، وكان في السابق قد شغل منصب رئيس قسم التخطيط وقسم العمليات في الجيش. فهل هذه درجة اطلاعه على الثقافة السلطوية في اسرائيل؟ تثور في النفس رغبة للقول له: صباح الخير يا سيد آيلاند. أخيرا اكتشفت أن القرارات الحاسمة تتخذ في اسرائيل احيانا بسبب وجع بطن القادة ومساعديهم الرئيسين أو ألم رأس زوجاتهم.

آيلاند قال لآري شبيط («هآرتس»، 6/4) أن خطة فك الارتباط هي فرصة تاريخية ضائعة، وأن القرار حولها قد اتخذ من دون نقاش استراتيجي منظم. رئيس هيئة الاركان السابق، موشيه يعلون، يشاطره الرأي في ذلك. ومن يقرأ كتاب افرايم هليفي، رئيس الموساد السابق، وسلف آيلاند في رئاسة مجلس الأمن القومي، يجد أنه هو ايضا يستغرب من الطريقة التي تحول فيها مشروع بوش حول الدولتين (حزيران 2004) الذي كان في نظره انجازا سياسيا كبيرا لاسرائيل ـ الى خريطة الطريق التي تعتبر مشكلة المشاكل (حسب رأيه). هليفي مثل آيلاند ويعلون يُلقون مسؤولية الفشل على أعوان شارون من دون التطرق الى الأسماء، إلا أنهم يقصدون بقولهم هذا نشاطية دوف فايسغلاس السياسية. مع كل الاحترام لفايسغلاس، إلا أن من المثير أن نرى كيف يقوم هؤلاء الاشخاص بالاعتراض على اساليب العمل المتجذرة في قيادة الدولة منذ أجيال، والذين اكتفوا بالتعبير عن احباطاتهم بعد مغادرتهم لمناصبهم، بدلا من محاولة تغيير هذا الواقع عندما كانوا من اعضاء القيادة العليا. ومن المثير ايضا أن نشاهدهم وهم يمتطون موجة انتقادات آيلاند مُعبرين عن صدمتهم وكأنهم قد اكتشفوا امريكا.

لو كان موظفو الدولة الكبار من أمثالهم قد تطرقوا علانية الى الطريقة التي اتخذت فيها قرارات حاسمة اخرى في المجالين السياسي والأمني، لوجدوا أن عددا كبيرا من الاختصاصيين النزيهين من أمثالهم ـ هذا من دون التطرق الى نتائج تلك القرارات بالتحديد ـ قد سقطوا ضحية ثقافة الحكم السائدة في اسرائيل. في سياق ذلك كانوا سيجدون أن حرب يونيو قد أُديرت على يد شخص واحد اسمه موشيه ديان، وهو الذي حدد نتائجها ومقاييسها. كما أنهم كانوا سيطلعون على الاعتبارات الخاطئة التي دفعته الى ترسيم حدود القدس الموسعة. أما اتفاق اوسلو فقد طُبخ تحت أنف اسحق رابين الذي رد على شمعون بيريس بنفس الطريقة عندما صاغ اتفاقية السلام مع الاردن. هم كانوا سيكتشفون أن القيادي المسك بالخيوط يستطيع الوصول الى هدفه من خلف ظهر الحكومة حتى وإن قامت هذه الحكومة بصنع القرارات بطريقة صحيحة ومنظمة، كما حدث في حرب لبنان. التجربة تشير الى أن قرارات هامة تُتخذ في احيان كثيرة عندما تكون لدى القائد الأعلى رؤية محددة وقدرة قيادية وإصرار على تطبيقها – من دون علاقة بأنظمة النقاش والتداول الرسمية.

شكاوى آيلاند تستوجب التطرق الى موقفه المحدد في هذا المضمار: هو ينادي بحل الصراع الاسرائيلي ـ الفلسطيني الذي كان البروفيسور الجغرافي، يهوشع بن آريه، قد طرح أفكارا مشابهة له. جوهر الاقتراح: اضافة 600 كيلومتر مربع في سيناء (بين رفح والعريش) مقابل حصول مصر على 200 كيلومتر مربع في النقب (في منطقة صحراء فاران)، ومعبرا بريا الى الاردن، والفلسطينيون يتنازلون في الضفة (لصالح الاستيطان اليهودي) عن مساحة مشابهة لتلك التي سيحصلون عليها من مصر. ضعف هذا الحل يكمن في أنه يقود الى العُرس من دون عروس. فلا الاردن ولا مصر، عبّرتا عن موافقتهما على الفكرة. أضف الى ذلك أن آيلاند (ومعه يعلون) لا يؤمنان بقدرة اسرائيل والدولة الفلسطينية في حدود حزيران (يونيو) على البقاء. هم يفترضون أن المعطيات الديمغرافية والاقتصادية والجغرافية لن تسمح للدولة الفلسطينية المنطوية في الضفة والقطاع على البقاء، وأنه لن يكون من الممكن توفير الأمن لاسرائيل، لهذه الاسباب بالتحديد. هذه رؤية سلبية تُشكك في قدرة اسرائيل على العيش الى جانب جيرانها، والتي تتجاهل قوة وفعالية اتفاقات السلام مع مصر والاردن.

عوزي بنزيمان
كاتب رئيس في الصحيفة
(هآرتس) 2006/6/7